

تفعيل كلفة المال مقصدًا
وأثره في
تقليص دائرة الفقر بين المسلمين
بقلم:
صالح قادر كريم الزنكي*

Abstract

The *usuli* objective studies paid a pioneer attention to the issue of wealth. They considered it among the great necessary principles, which were addressed by all divine religions. Other studies addressed the problem of poverty in the world and particularly in the Islamic world. This paper attempts to solve this problem through showing the objective dimension of the wealth principle and its role in the Islamic legislation. Wealth is looked upon as a means of life, not as an end. Furthermore, the issues of possession and dealing with wealth in the Islamic financial system, the Legislator's objectives of wealth and the ways to actualize them, and some guidelines on reducing the poverty among Muslims are discussed. The study clarified that distinguishing means from ends and objective is an important matter for Muslims in order to deal with each of them in a right and acceptable manner. When wealth is utilized for purposes other than what it created for, the legislation interferes to rectify the situation. In the Islamic perspective, wealth belongs

* الدكتور صالح قادر كريم الزنكي، أستاذ أصول الفقه المشارك، بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

to Allah. Man is made as an heir. Thus, wealth is a trust given to its owners, and should not be misused or squandered. It should rather be returned to those to whom it is due. For this reason, possession is given double attributes. The state has instructed to reform the infrastructural deficit in its economic system. Moreover, it recommended Islamization of banks so they could play an active role in mobilizing a balanced and advanced economic activity. It is among the priorities of the state is to develop the individual and spontaneous welfare activities into a systematic and institutionalized action. It should also protect the intellectual freedom of the scientific authority and intelligentsia among the *ummah* so they could participate in upgrading Muslims' life in all aspects.

المقدمة

بدأ الحديث عن الفقر والعوز يتعالى ويأخذ حيزاً كبيراً في المجتمع البشري، وهذا الحديث يعدُّ ظاهرةً صحيحةً وواعيةً، نَّ الصَّمْتِ وِغَضِ الطَّرْفِ عَنِ الْمَشْكَالَاتِ أَيَّامًا كَانَتْ الْمَشْكَالَةُ لَا يَجْعَلُهَا تُخْتَفِي وَتَضْتَمِرُ، بَلْ يَزِيدُهَا تَعْفَنًا وَتَفَاقُمًا، وَقَدْ تَأْخُذُ مَسَارًا سَيِّئًا لَا يُمْكِنُ تَدَارِكُهَا أَوْ تَحَاشِيهَا وَاسْتِثْوَالَ تَمَادِيهَا. وَالْفَقْرُ مَشْكَالَةٌ وَاقِعِيَّةٌ وَفَعْلِيَّةٌ، لَهَا أَعْبَادٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَأَثَارٌ خَطِيرَةٌ وَمَرْعَبَةٌ عَلَى الْفَرْدِ وَالْمَجْتَمَعِ وَالْكَائِنِ الْإِنْسَانِي جَمِيعًا، يَكْفِي أَنْ نَسْتَحْضِرَ مَا قَالَ عَنْهُ رَسُولُنَا الْكَرِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَعَائِهِ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ"¹، كَمَا وَضَعَهُ رَدِيفًا لِلْكَفْرِ كَرَّةً أُخْرَى، وَإِذَا بَلَغَ الْفَقِيرُ هَذَا الْمَبْلَغَ مِنَ الْعُوزِ وَالْحَاجَةِ فَلَا نَسْتَعْرَبُ مِنْهُ عِنْدَئِذٍ أَنْ يَرْتَكِبَ السَّيِّئَاتِ كُلَّهَا وَالْمُنْكَرَاتِ جَمِيعَهَا دُونَ تَحْدِيدِ دَرَجَةٍ وَنَوْعٍ هَذِهِ السَّيِّئَاتِ وَتِلْكَ الْمُنْكَرَاتِ. وَلِلْقَضَاءِ عَلَى تِلْكَ الْآثَارِ السَّيِّئَةِ وَلِتَغْيِيرِ الْوَاقِعِ الْمَتَأَزَمِ الَّذِي يَعِيشُهُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَرْضٍ يَتَعَيَّنُ وَاجِبًا عَلَى أَهْلِ الذِّكْرِ وَالْفِكْرِ مِنَ الْبَاحِثِينَ وَأَوْلِي الْعِلْمِ وَالْقَلَمِ بِمُخْتَلَفِ تَخْصِصَاتِهِمْ أَنْ يَكْرُسُوا أبحاثَهُمْ وَيُوجِّهُوا أَقْلَامَهُمْ تَجَاهَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ بَدْءًا بِتَشْخِصِ أَسْبَابِ الْعُوزِ وَالْفَقْرِ، وَصَوْلًا إِلَى وَضْعِ حُلُولٍ مُنَاسِبَةٍ وَعَمَلِيَّةٍ أَمَامَ تِلْكَ الْسَبَابِ مَعَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ اجْتِنَاتِ الْفَقْرِ بِالْمَرَّةِ مُطْلَبٌ يَنْأَى عَنِ الْوَاقِعِيَّةِ، وَيُظَلُّ الْمَأْمُولُ هُوَ الْحَدُّ مِنْ انْتِشَارِهِ وَحَصْرِ دَائِرَتِهِ.

¹ أحمد بن حنبل، المسند (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1398هـ)، 5/36، 39، 42، 44؛ النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي (دار إحياء التراث)، كتاب السهو، باب التَّعُوذِ فِي دَبْرِ الصَّلَاةِ، 290/1.

مفهوم الفقر

قبل الخوض في الحديث عن الفقر حري بنا أن نخرج على الفقر من حيث بيان ماهيته وحقيقته، ن الحديث عن الشيء والحكم عليه يتطلبان تصوره وجمع أطرافه، فإذا كان ا مر كذلك فيا ترى ما المقصود بالفقر؟ تطلق كلمة الفقر بإطلاقين:

ا ول: مفهوم الفقر بالمعنى العام: بهذا المعنى فإن المقصود من الفقر هو تدني مستوى المعيشة للفرد أو للأسرة أو للأمة، وهو الحرمان المادي الذي تتجلى صورته في انخفاض الاستهلاك الغذائي من حيث المقدار والجودة والنوع، وكذلك انخفاض الدخل وعدم القدرة على توفير مستلزمات العيش الكريم، وتدني الحالة الصحيّة والمستوى التعليمي والوضع السكني، وكذلك الحرمان من امتلاك السلع والوسائل الماديّة التي أصبح اقتناؤها حاجة ماسّة في المجتمعات البشريّة، وعدم القدرة على مواجهة ما يطرأ على حياة ا فراد من ا أمراض والإعاقة والبطالة والكوارث وا زمات.

الثاني: مفهوم الفقر بمفهوم التنمية البشريّة: وهو يشمل بالإضافة إلى الحرمان المادي الحرمان من فرص العيش في حياة سعيدة بسبب افتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وا خرين، كما يشمل حرمان الإنسان من ممارسة حقوقه السياسيّة والثقافية والدينيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وتعطيل قدراته على الإنجاز والإنتاج والإبداع.

والمقصود من الفقر في هذه الدراسة هو الإطلاق ا ول وهو الحرمان المادي الشامل للاستهلاك الغذائي كما وكيفاً ونوعاً، والحرمان من متطلبات الحياة كوسائل النقل والاتصال، وتدني الوضع الصحي والتعليمي والسكني، وغير ذلك.

ومن يطالع الدراسات والإحصاءات التي أجريت هنا وهناك لتحديد نسبة الفقر في العالم، وأماكن انتشاره، يدرك أن هذه المشكلة بدأت تقفز بخطوات واسعة حتى كادت تخرج عن نطاق السيطرة، وأنها لم تعد مشكلة محلية أو إقليمية، بل غدت قضية عالمية، والعولمة -النظام العالمي الجديد- تهدد بارتفاع نسبه وتوسيع الهوة بين المسورين والمحرومين، حيث ازداد عدد الفقراء في العالم عن نصف عدد سكان العالم، فهذا رئيس البنك الدولي (ولفينسون) صرح في مؤتمر صحفي بتاريخ 2000/4/12م نقلت عنه جريدة الرأي العدد (10827) الصادرة في 2000/5/1م، بأن (4,8) مليار شخص من بين سكان العالم البالغ عددهم (6) مليارات يعيشون بأقل من دولارين يومياً، و(1,3) مليار شخص يعيشون بأقل من دولار واحد يومياً.

جدير بالإشارة أن الفقر جاء في تلك المعادلات -سواء كان فقراً مدقماً أم مطلقاً أم نسبياً- كنتيجة وليس كأسباب، وثمة أسباب ملموسة في الواقع وقفت وراء ظهوره على السطح، سواء كانت أسباب اقتصادية أو سياسية، أو جغرافية، أو فكرية وعقدية، أو اجتماعية، أو ثقافية أو صحية أو غير ذلك. كما يلحظ الدارس أن حظ المسلمين من هذه النسبة كان عظيماً، على الرغم مما يملكون من الثروات والموارد، فإن العالم الإسلامي ما يزال يحتوي على عناصر القوة، فهو ينتج (41%) من بترول العالم، ويحتضن (63%) من مخزونات، وتلبي احتياطي الفوسفات.

وهذه الدراسة لا تخوض في سرد تلك الأسباب حملةً وتفصيلاً، وأنها لا تتناول هذه المعضلة عالمياً، بل تلقي الضوء على سبب من هذه الأسباب في العالم الإسلامي وامة الإسلامية، وهو الجهل النسبي أو التغافل عن أهمية المال ومركزه ووظيفته ومقاصد الشرع فيه، وعدم السير على منهاج الإسلام في سبل كسبه وكيفية توزيعه، وطرق إنفاقه وصرفه في المنظومة التشريعية الإسلامية، وعليه فإنها تحاول إبراز البعد المقصدي للمال حتى يتم توظيفه كما هو في النشاط الاقتصادي للمسلمين على مستوى الفرد والمجتمع وامة من أجل القضاء عليه أو تخفيف نسبه وشدته بين المسلمين.

الحديث عن المال في الإسلام

اهتمت الشريعة الإسلامية بالمال اهتماماً كبيراً فجاء الحديث عنه في الكتاب الكريم وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وخص له فقهاء امة في تأليفاتهم باباً من ابواب اربعة الفقهية، كما أن الدراسات اصولية المقاصدية هي اخرى المكثرتة به، وما تزال الدراسات الإسلامية تقطع أشواطاً في هذا الصدد مستحضرة المكانة المرموقة التي يتبوأ بها المال في النظام الاقتصادي الإسلامي.

أولاً: فمن القرآن المجيد قوله تعالى: "ولا تُؤثثوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً" [سورة النساء: 5]، فبالمال تقوم الحياة وتستقيم وتسعد، وقال تعالى في آية أخرى: "المال والبنون زينة الحياة الدنيا" [سورة الكهف: 46]، جعلت اية الكريمة وجود المال ووفرته من عوامل تحميل الحياة الدنيا وتزينها، ومعلوم لدى الناس أجمعين أن انعدامه يحوّل حياة المرء إلى قطعة من نار الجحيم، هذا والشارع الحكيم عدّ الضرب في ارض ابتغاء الرزق لسدّ حاجة افراد وامة نوعاً من ا عذار الثلاثة ا ساسية التي اقتضت تحديد زمن معين لقيام الليل نظراً للظروف

الخاصة والطائرة على المجتمع الإسلامي النبي الصاعد، وفي هذا الصدد قال تعالى: "إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ" [سورة المزمل: 20]، فالمرض وما تدعو إليه ضرورة الحياة من أعمال التجارة والصناعة والزراعة وما توقفت عليه احتياجات الأمة من أعمال كلها تبعث على التخفيف في التكليف والتشريع، وأنها كالقتال في سبيل الله، كما دلَّت على هذا المعنى دلالة الاقتران.

ثانياً: في السنة النبوية تأكيد على محافظة أموال من الهدر والضَّياع وعدم الاستغلال والاستثمار ولو كان الوقت حرجاً، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليغرسها"²، كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أن: "من خلف غزياً في أهله بخير فقد غزا"³، و"من نفس عن مؤمن كربةً من كربة الدنيا، نفس الله عنه كربةً من كربة يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا واخرة"⁴، وغيرها.

ثالثاً: وفي الكتب الفقهية القديمة والمعاصرة خصّصت للمال ومسائله مساحات واسعة وشاسعة، وبدأت الدراسات الفقهية المعاصرة تؤصل للمعاملات المالية

² أحمد بن حنبل، المسند، رقم الحديث 13004، 3/ 191.

³ أخرجه الشيخان، انظر: النووي، رياض الصالحين، شرح معانيه مصطفى عمارة (إدارة إحياء التراث العربي، ط1، 1986م)، حديث رقم 177.

⁴ رواه الإمام مسلم، انظر: النووي، رياض الصالحين، مرجع سابق، حديث رقم 245.

المعاصرة وتبحث عن تكييفها الفقهي حتى يكون المسلم على بينة من أمره فيما يأتي ويذر⁵.

رابعاً: كما أولت الدراسات ا صولية المقاصدية عنايةً رائدةً بالمال، وأدرجته ضمن الكليات الكبرى الضرورية التي لم تخل شريعة من الشرائع السماوية منها⁶

⁵ من تلك الدراسات (المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد عثمان شبير (عمان: دار النفائس، ط4، 1422/2001م)؛ أدوات الاستثمار الإسلامي لعز الدين محمد خوجة (السعودية: دلة البركة، ط1، 1993م)؛ استبدال النقود والعملات للدكتور علي أحمد السالوس (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1985م)؛ أساسيات العمل المصرفي الإسلامي للدكتور عبد الحميد البعلي (مصر: مكتبة وهبة: ط1، 1991م)؛ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي للدكتورة أميرة عبد اللطيف مشهور (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1991م)؛ ا سهم والسندات من منظور إسلامي للدكتور عبد العزيز الخياط (القاهرة: دار السلام، 1989م)؛ البنك اللاربوي في الإسلام لمحمد باقر الصدر (بيروت: دار الكتاب، ط2، 1973م)؛ البنوك الإسلامية للدكتور جمال الدين عطية (قطر: مطابع الدوحة، ط1، 1986م)، وغير ذلك من مئات الكتب وا بحاث المنشورة في مجالات فقهية واقتصادية أو مقدمة في مؤتمرات محلية دولية، وناهيك عن رسائل الماجستير والدكتوراه في هذا المجال.

⁶ فمن هذه الدراسات كتاب البرهان لإمام الحرمين بتحقيق عبد العظيم الديب (المنصورة: دار الوفاء، ط3، 1420/1999م)؛ وكذلك كتاب غياث ا مم في التيات الظلم، لإمام الحرمين أيضاً بتحقيق عبد العظيم الديب (قطر، ط1، 1410هـ)؛ والمستصفي من علم ا صول للغزالي بتحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417/1996م)؛ والمواقفات في أصول الشريعة للشاطبي بتحريج عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422/2001م)؛ ومقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر المساوي (البصائر، ط1، 1998م)؛ وكتاب أصول النظام الاجتماعي في الإسلام لابن عاشور أيضاً (الجزائر، المؤسسة الوطنية، ط2)؛ والمقاصد العامة للشريعة الإسلامية ليوستف العالم (القاهرة: دار الحديث، ط3، 1417/1997م)؛ ومقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية لعز الدين بن زغبة (دبي: مركز جمعة الماجد، ط1، 2001م)، والتنظير المقصدي

وتوضيح مقاصد الشريعة المآلية وما يضطلع بها من دور في معالجة مشكلة الفقر،
يكون من خلال الحديث عن النقاط الآتية:

1. المال وسيلة للحياة، وليس بغاية لها.
2. التملك والتصرف في المنظومة المآلية الإسلامية.
3. مقاصد الشارع من المال ووسائل تحقيقه.
4. إرشادات لتقليص دائرة الفقر.

النقطة 1 ولي: المال وسيلة للحياة، وليس بغاية لها

تمييز الوسائل عن أهداف والغايات أمر ذو بال للمسلمين، كي يتمكنوا من التعامل الحسن والمقبول مع كل واحد منهما، وينبغي أن لا تتحول الوسيلة إلى الغاية في الفكر الإسلامي، فيتعامل معها كالتعامل مع الغاية، كما ينبغي في الوقت نفسه أن لا تتحول الغاية إلى الوسيلة فتفقد أهميتها ورتبتها، ن هذا التحول سترك مخلفات وترسبات تعوق تجسيد أهداف خلق الإنسان وتكليفهم من تعبيد الناس لربهم والنهوض بمهام الخلافة وعمارة ا رض وتأمين الحياة عليها.

يقول الدكتور يوسف العالم: "إن المال ضروري، وخلق لمصلحة الإنسان وقياماً لحياته ومعاشه، وقد وضع الله له التشريع الذي يكفل تحقيق المصالح المآلية كسباً وإنفاقاً وتصرفاً. ومن يحظى باتباع هذا التشريع ينال خيري الدنيا وا خرة، ومن يعرض عنه فإن له معيشة ضنكى، ويحشره الله يوم القيامة أعمى، ومن اتبع هذا التشريع في أحكامه ومبادئه في كسب المال وإنفاقه على نفسه وعلى غيره كان

لحفظ المال: الإمام ابن عاشور نموذجاً، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا من الباحث بشير بن مولود جحيش سنة 2002م، وغيرها الكثير.

المال وسيلة لمصالح الدين والدنيا، وكان ممدوحاً عند الله وعند الناس، وإذا خرج بالمال عن أحكام الشرع ومبادئه فقد ضلّ سواء السبيل، وكان المال وسيلة شرّ وييل على نفسه وعلى غيره⁷.

وعليه فليس على الصّواب في شيء بعض التصرفات الصّادرة من المكلفين الذين جعلوا المال هو الغاية في ذاته، ولذلك ضحوا بكلّ شيء من أجله، وكان همهم ا ول جمع المال، حتى بلغ ا مر عند بعضهم حدّاً نسوا فيه أنفسهم وأهلبيهم وذوبهم والناس، فلا غرو إذا رأيت ذلك الثري في ثوب الفقراء، لا يظهر عليه أثر نعمة الله تعالى، وكأني به أنّه احتقر نفسه واستصغرها ولا يخالها جديرةً بالتكريم والتقدير، واستعظم المال وأحبه الحبّ الجمّ، وقد تجده ذا نفسية ضعيفة، لا يتردد في قبول مساعدات مالية خسيصة إذا قدّمت إليه، فيؤثر نفسه على الفقراء والمستحقين وذوي الحاجة والعاهة والمحرومين والملهفين.

ومنهم من طغى، وازداد طغيانه كلّما امتلك من المال أكثر فأكثر "كلاً إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى" [سورة العلق: 6-7]، والواقع الرّاهن يؤيد هذه القاعدة القرآنية الحقّة، فدول قويّة في المال والاقتصاد طغت على دول أخرى دونها قوة، وحاولت استعباد شعوبها، ومصادرة حريتها، واستئصال ثقافتها، وهتك حرمة مقدّساتها وسيادتها، وانتزاع حقّها في حياة كريمة.

وحيث يُستخدم المال ويُستثمر في غير أهدافه ووظيفته يتدخل وقتئذ الشرع الحنيف لتعديل الوقفة الجانحة، فيذمّ هذا المال صراحةً أو تلميحاً، والذم في هذه الحالة غير منصب على المال بصورة مباشرة، وإنما منصب على سوء تصرف الإنسان

⁷ يوسف العالم، المقاصد العامة للشريعة، ص475.

وتعسّفه، وانحرافه في علاقته بالمال كاسباً ومالكاً ومستهلكاً ومتصرفاً، كلّها مجتمعة أو بعضها دون بعض.

فالمال سلاح ذو حدّين، يمكن توظيفه في الخير والشر، والتّفع والضّر، والإصلاح والإفساد، فله الإيجابيّات وله السلبيّات وإفادات، فمن إيجابيّاته أن ينفقه المرء على نفسه في العبادة - بمعناها الشّامل لكلّ حركة ونشاط تخدم الإنسان، وتعمّر الأرض، وتستبأ من، وترسخ السّلام العالمي - أو في الاستعانة على العبادة من الطّعام والشّراب والمسكن والزّواج وغيرها، فالذي لا يجد مأوى ولا طعاماً ولا ملبساً سوف ينشغل قلبه بطلبها، فلا يتفرغ للعبادة كما أمرنا الله بها.

ومن إيجابيّاته أيضاً بذله إلى النّاس في الإنفاق على طلاب العلم، ومعالجة المرضى وإكرام الضّيف وإرساء دعائم الأخوة بالتّهادي وغيرها. ومن محامده مرّة أخرى صرفه في المشاريع التّنمويّة والتّعليميّة والصّناعيّة، وفي بناء مراكز التّعليم والمساجد والمستشفيات وغير ذلك من مرافق الحياة العامّة.

ومن سلبياته وآفاته كما قلنا أن يتحول من كونه وسيلة إلى الغاية، وأن يلهي صاحبه عن ذكر الله، وأن يكون أداة تدمير لا أداة تعمير، وأن يكون الإنسان له حارساً وحافظاً بدلاً من أن يكون هو الحارس والحافظ له، وأن تقطع بسببه أرحام بدلاً من أن توصل بها، وتفسد به العلاقات السريّة والاجتماعيّة والدوليّة بدلاً من أن تصلح به تلك العلاقات، وغيرها.

لذلك يجب أن يبيّن على الدوام هذا المقصد الوظيفي للمال، أنّ التعامل به كما أراده الشّرع الحنيف كفيّل بأن يقضي على نسبة من الفقر، كما أنّ هذا البيان سيحافظ على مبالغ كبيرة من أموال الدولة، ويساعدها على التفرغ لشؤونها المتعددة الأخرى وللتنمية الشّاملة، ذلك أنّه كلّما سادت بين أفراد أمة مثلاً مشاكل اجتماعيّة تعيّن على الدولة تخصيص مبالغ من أموالها بهدف المعالجة،

وبالتالي أنقلت تلك المشاكل ميزان النفقات، وأفضت مع مشاكل أخرى إلى العجز في الموازنة العامة للدولة، ووضعها في حالة المديونية، يقول ابن عاشور: "من جهات الأمم في السلطان على هذا العالم جهة الثروة، فبنسبة ثروة الأمة إلى ثروة معاصريها من الأمم تعدد الأمة في درجة مناسبة لتلك النسبة في قوتها، وحفظ كلياتها، وتسديد مآربها وغناها عن الضراعة إلى غيرها"⁸، ويقول في هذا الصدد أيضاً: "أن أهم ما يقتضيه النظر في نظام أموال الأمة أن يتوجه النظر إلى وسائل توفير المال وحفظه بالاقتصاد، لتكون الأمة في غنى عن طلب الإسعاف من غيرها عند حاجتها؛ لأن الحاجة ضرب من العبودية"⁹.

والدليل على أن المال وسيلة لا الغاية والهدف؛ أن أهداف والغايات لا يمكن التهاون أو التساهل فيها، وأن تحقيقها بذاتها مطلوب، والشارع يضع وسائل من شأنها الإفضاء إلى تجسيدها وتحقيقها، ولذلك إذا تعرض كلب الدين إلى الخطر والتهديد، أو توقف نشره وتبليغه على المال، فيتعين دفع ذلك الخطر عنه بالإنفاق والصرف، ومن هنا جعل الشارع الحكيم التبرع بالمال من أجل المحافظة على الدين، وصون عقيدة المسلمين وبلادهم جهاداً في سبيله كالجهد بالنفس.

وفي مصارف الزكاة يُصرف سهم للمؤلفة قلوبهم لاستمالة قلوبهم إلى الإسلام، ودفع أذاهم عن المسلمين، كما يتعين التداوي وأخذ العلاج وبذل المال من أجل المحافظة على الحياة، وغير ذلك من أمثلة الدالة على أن المال وسيلة، وليس بهدف في ذاته.

⁸ ابن عاشور: مقاصد الشريعة، ص 335.

⁹ ابن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، ص 197.

ثانياً: التَّمْلُكُ والتَّصَرُّفُ فِي الْمَنْظُومَةِ الْمَالِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

تبدأ علاقة الإنسان بالمال من خلال تملكه إياه، وعُرف التَّمْلُكُ بآئه: "تَمَكَّنَ الإنسانُ شرعاً من الانتفاع بعين أو منفعة، من تعويض ذلك أو من الانتفاع به وإسقاطه للغير"¹⁰، وقصد الشَّارِعُ من التَّمْلُكِ الانتفاع بالمال من أجل إقامة حياة سعيدة وإعمار الرضا وأداء وظيفة الخلافة، ولا يعدُّ الإنسان مالِكاً حَقِيقِيّاً ومطلقاً، بل المال في المنظور الإسلامي مال لله سبحانه وتعالى، وأنَّ الإنسان مستخلف فيه، يتصرف فيه حسب الحدود المرسومة له، وفق الضوابط التي حدَّدها الشَّارِعُ الحكيم، صاحبُ المال حقيقةً ومطلقاً "وآتوهم من مالِ الله الذي آتاكم" [سورة اعراف: 128]، "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير" [سورة الحديد: 7]، فما الإنسان إلا بمنزلة الوكلاء والثواب، وقال الشَّاطِئِي (ت790هـ) بهذا الشأن: "الذَّوَاتُ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فِي التَّمْلُكِ شَرَعاً مَنَافِعُ الرِّقَابِ، نَّ الْمَنَافِعُ هِيَ الَّتِي تَعُودُ عَلَى الْعِبَادِ بِالْمَصَالِحِ لَا أَنْفُسَ الذَّوَاتِ، فَذَاتُ الرِّضَا أَوْ الدَّارِ أَوْ الثَّوْبِ أَوْ الدَّرْهِمِ مِثْلًا لَا نَفْعَ فِيهَا وَلَا ضَرْرَ مِنْ حَيْثُ هِيَ ذَوَاتٌ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرِّضَا تَزْرَعُ مِثْلًا، وَالدَّارُ تَسْكُنُ، وَالثَّوْبُ يَلْبَسُ، وَالدَّرْهِمُ يَشْتَرَى بِهِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ بِالنَّفْعِ"¹¹.

وما سبق الحديث عنه يدلُّ على أنَّ من يملك متاعاً أو سلعة إنما يملكه من حيث الظاهر، فالمتاع متاعه، بيد أنَّ الله فيه حقاً، للأمة فيه حق، وحقَّ الله هو حقَّ الجماعة، وعزاه إلى ذاته عزَّ وجلَّ للمحافظة عليه وعدم إهماله وإمهاله، ويكون

¹⁰ ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص337.

¹¹ الشَّاطِئِي، الموافقات، 3/166.

الشخص وفيأ بهذا الحق لو استخدمه وتصرف فيه في مصارفها وأماكنها، ولم يتجاوز الحدود المرسومة له، بالإسراف على نفسه أو على غيره، أو الإقتار على نفسه أو على غيره، فتلك ا موال تعدأ أمانات بيد أصحابها، وا مانات لا تمس بالسوء، ولا يفرط فيها، وترد إلى أهلها.

هذا ولو تعمقت هذه الحقيقة في عقول أرباب ا موال وقلوبهم لسارعوا إلى إنفاقها في خير العباد ومصلحة البلاد، وإعانة السائلين والمحرومين، واجتنبوا الاستبداد به. وبرهان ذلك أن ا كل والشرب جائزان من غير اختلاف بين العلماء، فمن كان يملك مأكولاً أو مشروباً فله حق التصرف فيه، فأجاز له الشارع التصرف فيه شريطة عدم الإسراف " كلوا واشربوا ولا تسرفوا"، فإن المقصد ا ول وا ساس من سوق ا ية التركز على جملة " ولا تسرفوا" الناهية عن الإسراف، ودلالاتها على جواز ا كل والشرب دلالة أرادها الشارع بالقصد الثاني وبالتمعن، ذلك ن ا كل والشرب مما تقتضيها طبيعة الإنسان وتكوينه الجسدي، وما يدل عليه الوازع الفطري لا يؤكد عليه الشرع تأكيداً، في حين يؤكد على ما لا يقتضيه، فاية منعت الإسراف في كافة الشؤون المرتبطة بالاقتصاد والتي تشمل الاستهلاك والاستثمار، كما منعت الإسراف في التوزيع والخدمات.

زيادة على ذلك جاء النص الشرعي بمنع التصرف المالي لغير البالغين، وكذلك للبالغين غير الراشدين وإن كانوا هم أصحاب تلك ا موال، ا مر الذي يدل على تعلق حق الجماعة بها، فإن حفظ أموال أفراد ا مة حفظ موال ا مة في نهاية المطاف، ومنعوا من كل تصرف ملحق الضرر بأنفسهم أو بغيرهم حتى لا يغدو عالة على غيرهم فيثقلون واجبات الدولة الإسلامية، ويعرقلون مواصلة خطاها في توفير أساسيات وحاجيات العيش الكريم للمواطن المسلم وغير المسلم داخل الدولة

الإسلامية، يقول الدكتور يوسف العالم: " وهذا المسلك الحكيم وا سلوب السليم أعاد الإسلام الملكية إلى وضعها الطبيعي، وجعلها في الإطار المهذب بعيدة عن الانحرافات بالمال عن مقاصده ا صليّة التي خُلق من أجلها، فجعل الملكية في نسبة مزدوجة إلى الله تعالى تارة، وإلى الإنسان أخرى، والنسبة ا ولي حقيقيّة، والثانية إضافية" ¹².

وتتمثل مقاصد الشريعة من وراء ازدواجية المال في التقاط ا تية:

أ. نسبة المال إلى الله تعالى هي الضمان المعنويّ في توجيه المال إلى تحقيق مصالح العباد وا مّة، ونسبته إلى الإنسان توحى بحقّ تصرفه فيه بالإنفاق في الخير والاستهلاك المتوازن والاستثمار النَّافع دون الإسراف والتبذير والإهدار والإحراق.

ب. إضافة المال إلى الله تعالى تضيء درع الحماية وا مان على ا موال، وبالتالي لا يجوز ي أحد مهما كانت منزلته الاجتماعية والسياسية والإدارية أن يعتدي على المال بأية وسيلة وتحت أية ذريعة، وهذه الحماية تحافظ على ثروة ا مّة من الضياع والإفلاس والهدر. ولو جمعنا ما تهدر من ا موال -بوضعها في غير موضعها الصحيح والمناسب في الحفلات الليلية والسهرات وفي مناسبات الفرح من لدن ذوي النفوذ والسلطة وكبار المسؤولين في الدولة، بل في مناسبات الحزن والمآتم- في صندوق الطوارئ أو في صندوق دعم المحتاجين والبائسين لما ارتفع عدد المحرومين والفقراء إلى هذا العدد الهائل والمخيف الذي يزعزع حياة ا مّة بأسرها، وحياة ا غنياء قبل ا خرين. فالإنفاق التبذيريّ على ا مور الكماليّة

¹² يوسف العالم، المقاصد العامة، ص 488.

والشككئة وكثرة البذخ والترف يزيد المشكلة الاقتصادية تعقيداً في البلدان الإسلامية¹³.

هذا وأن من يطالع صفحات الجرائد والمجلات أو يتابع ا أحداث والوقائع بنفسه من موضع ا أحداث، وقف على حقيقة مُرة، ألا وهي أن هناك دولاً تتعمد وتخطط لإتلاف وإضاعة ا قوات ا ساسئة في المجتمع الإنساني، كإتلاف الخطة والشعير وا رز وغيرها بهدف ارتفاع أسعارها، فإن المعادلة الاقتصادية تقول بارتفاع ا سعار كلما ازداد الطلب على السلع والحاجيات وانخفض العرض والإنتاج، وهذا بحد ذاته عامل من عوامل تفاقم نسبة الفقر في العالم.

ج. أقرّ الشرع الملكية الخاصة بعد ترسيخ مفهوم الاستخلاف والخلافة، وهذا أصبح كل شخص مسؤولاً عن ما وقع تحت يديه من المال، بدءاً باكتسابه، مروراً باستثماره، وانتهاءً باستهلاكه وإنفاقه.

د. إضافة المال إلى الإنسان تدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي والانخراط في الحركة الاقتصادية بالاستثمار، وهو بدوره يؤدي إلى كثرة الإنتاج وترخيص ا سعار وتسهيل عملية تبادل التُّقود والسلع، وتوفر فرص العمل للعاطلين عنه، ومعلوم أن البطالة سبب رئيس من أسباب انتشار الفقر في ا مة.

¹³ بعض الدراسات كشفت النقاب عن ا موال الكبيرة التي تصرف في بعض الدول العربية الغنية في أدوات التَّحميل والعمور الباهظة الثمن، وأما تقدر بمليارات الدولار سنوياً، ولو صرف بعض هذه المبالغ في إعانة المرضى والمحتاجين في الدول الإسلامية نقذ حياة مئات ا لاف منهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك دول إسلامية خصَّصت للجنة متابعة أسباب الفقر وكيفية علاجها أكثر من خمس وعشرين مليون دولار، ولو أعطي هذا المبلغ الضخم للفقراء أو خصَّص لبناء مشاريع إنتاجية، ووظف فيها العاطلون، ثم قسم الربح على عدد آخر من الفقراء كان هو ا جدر وا ولي، وأن ا مر لا يحتاج إلى صرف أموال وأوقات للخروج بنتائج قد تكون غير مجدية بل باهتة.

ثالثاً: مقاصد الشَّارِع من المال ووسائل تحقيقه

ابتغى الشَّارِع الحكيم من إيجاد المال وتوفيره مقاصد قارّة غير قابلة للتغيير والتَّعديل، ومن تلك المقاصد كما صرَّح بها ابن عاشور:

1. مقصد التَّداول: وهو ما عبَّر عنه القرآن الكريم صراحة: "كي لا يكون ذُولةً

بين ا غنياء منكم" [سورة الحشر: 7]، والمراد منه أن يكون المال متحركاً ومنتقلاً بين ا مّة أفراداً وجماعات، وأن لا يكون حِكراً على أشخاص أو جماعات أو أحزاب معيّنين، فالمال مال الله حقيقة، والعباد عباده، فكلّ ا موال لكلّ ا افراد، ولا يمكن تكديسه في أيدي القلّة من البشر، وهذا ما تقتضيه حكمة الحكيم الخبير وعدالة ا مر بالعدل والإنصاف في صغار ا مور وكبارها.

وحفاظاً على هذا المقصد ردّ القرآن الكريم على العرب في الجاهليّة الذين قالوا بتحريم التَّجارة أيام الحج، بإباحته إيَّاهما وقت الحج، في هذا الوقت المبارك الذي يؤدّي فيه الرُّكن الخامس من أركان الإسلام بقوله تعالى: "ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربّكم" [سورة البقرة: 198]، ن تركها في أشهر الحج سيؤدّي إلى توقف ا سواق ومن ثمة إلحاق الضّرر با مّة ومصالحها.

وبهدف تداول تلك ا موال أقرّ التَّشريع الإسلاميّ وسائل متنوّعة تصبّ في خانة التَّداول، ومن هذه الوسائل:

أ. منع اكتناز التُّقود، ومنع تعطيلها وتجميدها عن أداء وظيفتها، بسحبها عن مجالات الاستثمار والإنفاق، ن اكتنازه يُخلُّ بالتَّوازن الماليّ والتَّجاريّ والاجتماعيّ، ويفتح أبواب الفساد على مصارعه. وتحريم الاكتناز وتجنُّبه لم يُترك في الشريعة إلى الوازع الفطريّ فحسب، بل أسند إلى الوازع الدِّينيّ، والوازع

القضائي أيضاً، ن الاكتناز يززل دعائم الاقصاد الإسلامي ويزعزعها، فإذا كان
ا مر كذلك فلا يُترك الموضوع إلى قوله تعالى: "يوم يحمي عليها في نار جهنم
فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم أنفسكم فذوقوا ما
كنتم تكنزون" [سورة التوبة: 35]، بل يُناط بالوازع السلطاني أيضاً لحمل
القضية على محمل الجد، فعلى الدولة سنّ قوانين تشريعية صارمة وصریحة بهذا
الشأن والعمل من أجل تنفيذها.

أضف إلى ذلك أن الفقهاء اتفقوا على أن المال الذي لم تؤدّ زكاته يسمى كنزاً،
واختلفوا فيما أدت زكاته، هل يسمى كنزاً؟ والراجح من أقوالهم أن ما لم تؤدّ
منه الحقوق العارضة - كفك ا سير وإطعام الجائع وفتح مراكز التعليم
والمستشفيات وتوفير الضروريات الحياتية للمسلمين - فهو كنز.

وفي اكتناز ا موال أضرار ناشئة تضرب مصلحة عامة المسلمين لاسيما فقراءهم،
وفي تحريكها وإنفاقها وعدم تجميدها نفع عامّ وعظيم يخفف من معاناة المعوزين،
ويساهم في تقليص دائرة الفقر بين أفراد ا مة، لذلك عدّ القرآن الكريم اكتناز
ا موال صدأ عن سبيل الله: " يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من ا حبار والرهبان
ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم" [سورة التوبة: 34]، ن
حبس المال عن التداول بين ا مة يعني حجزها عن الانتفاع بهذا المال، وقصر النفع
على الكانزين، ومن ثمة هضم حقوق ا خرين في الانتفاع به، فهو بمثابة أكل
أموال الناس بالباطل¹⁴.

¹⁴ ححيش، التنظير المقصدي لحفظ المال، ص 222.

ب. منع التعامل بالرِّبَا، التَّعامل بالرِّبَا يَقلِّب حَقِيقَةَ المَالِ، وَيَقْضِي عَلى وِظِيفَتِهِ، وَيَجْعَلُهُ مَطْلُوباً لِدَاتِهِ، كَمَا يَقْتُلُ الشَّفِيقَةَ وَالتَّرَاحِمَ بَيْنَ بَنِي الإِنْسَانِ، وَهُوَ يَتَنَافَى وَقَصْدُ الشَّارِعِ فِي بِنَاءِ العِلاَقَاتِ الطَّيِّبَةِ بَيْنَ النَّاسِ عَلى أُسَاسِ التَّوَادِّ وَالتَّرَاحِمِ وَالإِحْسَانِ وَالإِثَارِ.

هَذَا وَقَدْ تَجَاوَزَ التَّعَامُلُ بِالرِّبَا بُعْدَهُ الإِقْتِصَادِيَّ، وَغَدَا يُوظَّفُ كَأَوْرَاقِ ضَغْطٍ سِيَاسِيَّةٍ عَلى الدُّوَلِ الفَقِيرَةِ وَالمَعْدِمَةِ، وَالدُّوَلِ الإِسْلَامِيَّةِ تُشَكِّلُ النِّسْبَةُ الكَبِيرَةُ مِنْ هَذِهِ الدُّوَلِ، فَإِنَّ القُرُوضِ الرِّبَوِيَّةَ الَّتِي دَفَعَتْهَا البَنُوكُ الرِّبَوِيَّةُ الغَرِيبَةَ، وَمَنْ بَيْنَهَا البَنِكُ الدَّوَلِي إِلَى الدَّوَلِ الإِسْلَامِيَّةِ لَمْ تَزِدِ الطَّيْنَ إِلاَّ بَلَّةً، وَالمَشْكَلَةُ إِلاَّ تَفَاقَمًا وَسُوءًا، فَتَوَسَّعَتْ جِراءُ ذَلِكَ دَائِرَةُ الفَقْرِ أَكْثَرَ مِنْ ذِي قَبْلِ.

ج. مَنعُ الإِحتِكَارِ، وَالإِحتِكَارُ يَعْنِي حَبْسَ مَا يَحْتَاجُ إِليه الإِنْسَانُ مِنْ حَاجَاتٍ ضَرُورِيَّةٍ وَأَسَاسِيَّةٍ بِمَهِدَفِ ارْتِفَاعِ أ سَعَارِ، وَفِي هَذَا اعْتِدَاءٌ عَلى مَقْصِدِ الشَّارِعِ فِي التَّدَاوُلِ، وَأَنَّهُ يَعْرِضُ أ مِنْ الغِذَائِيِّ لِلْمَجْتَمَعِ إِلى حَظَرٍ وَخَطَرٍ.

وَلَمْ يُتْرَكْ مَنعُ الإِحتِكَارِ أَيضاً لِلوِازِعِ الدِّيْنِيِّ، بَلْ يَتَدَخَلُ الوِازِعُ القَضَائِيُّ بِتَحْدِيدِ أ سَعَارِ وَمَعَاقِبَةِ المِحتَكِرِينَ كَلِّمًا اقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ فِي اتِّخَاذِ هَذَا الإِجْرَاءِ حِفَاظاً عَلى مَقْصِدِ التَّدَاوُلِ. وَأَخَذَ الإِحتِكَارُ صُوراً غَيْرَ صُورَتِهِ أ وَلى، فَإِنَّهَا أَشَدُّ ضَرَاوَةً وَقَسْوَةً عَلى السُّوقِ فِي ارْتِفَاعِ أ سَعَارِ، فَهناك الشَّرْكَةُ القَابِضَةُ (Holding Company) تُحَاوِلُ السَّيْطِرَةَ عَلى الشَّرْكَاتِ الصَّغِيرَةِ حَتَّى تَتِمَكَّنَ فِي نَهايةِ المَطَافِ مِنْ فِرْضِ سَطُوتِهَا وَسَيْطِرَتِهَا عَلى السُّوقِ، فَتَسْهَلُ بَعْدَ ذَلِكَ عَمَلِيَّةُ التَّلَاعِبِ بَ سَعَارِ، وَبِالتَّالِيِ تَعْرِضُ أ سِوَاقِ إِلى عَدَمِ الاسْتِقْرَارِ، وَحَيَاةِ المِستهْلِكِينَ إِلى الهَلْعِ وَالقَلْقِ وَالدَّعْرِ.

د. مَنعُ المِيسِرِ وَالقَمَارِ، نَّ تَدَاوُلِ المَالِ فِي القَمَارِ بَيْنَ المِتْقَامِرِينَ لَيْسَ هُوَ التَّدَاوُلُ الَّذِي قَصْدُهُ الشَّارِعُ، نَّهْ تَدَاوُلِ عَقِيمِ غَيْرِ مِتْتَجٍ، فَهُوَ إِخْتِطَافٌ لِلأَمْوَالِ وَهَدْرٌ

لطاقات العاملين فيما لا يعود بنفع على أنفسهم ومجتمعهم، فضلاً عن آثار
النفسية والاجتماعية السيئة التي تنجم عن الميسر والقمار.

د. منع تداول المال بين فئة أو مجموعة معينة، فثروة الأمة يجب أن توزع على الأمة
وتنفق على خدماتهم، وعلى الدولة أن تتدخل في إعادة توزيعها فتحاسب
المسؤولين عن امتلاكهم ارصدة المحمّدة في البنوك الأجنبية والدولية، وترفع
الكلمة التي قالها الخلفاء المسلمون: "من أين لك هذا؟"، من غير تردد، كخطوة
من خطوات تفتيت الثروة بين الأمة وعدم السماح بتكديسها في بعض أيادي.

هـ. تشريع المعاملات المالية للوصول إلى المصالح المالية، فراعى التشريع من أجل
تداول اموال تسهيل العمليات الاقتصادية، فرجح في المعاملة جانب المصلحة
الغالبية والراجحة والمتوقعة على جانب المفسدة المغلوبة والمرجوحه أو المتوهمة،
وأجاز المعاملة على الرغم من اشتغالها على غير يسير، وشرع ما يدفع عنها
الضرر بالتوثيق كتابةً وشهادةً ورهنًا وكفالةً، وتنوع أنواعها وأساليبها مسيرةً مع
متطلبات الحياة، ودفعاً للحرص عن العباد.

و. منع بعض التصرفات تقف حجرة عثرة أمام التداول، كنهى الشارع عن تلقي
الرُكبان وبيع الحاضر لباد، والنهي عن استعمال الرجال الذهب والفضة¹⁵، واتخاذ
الإناء منهما.

و. التوثيق، لا يمكن أن تكتب لتداول اموال بين الناس حياة ما لم تحافظ
ا موال بسياج تشريعي آمن واق، فلا بد من توافر الثقة بين المتعاملين، وابتغاء
تحقيق بث الثقة شرع في النظام المالي الإسلامي عدداً من التوثيقات المالية من

¹⁵ روي عن الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم: "هانا عن حاتم الذهب أو حلقة الذهب"، صحيح مسلم
بشرح النووي، كتاب اللباس والزينة، 277/14.

الإشهاد والرهن والكتابة والكفالة، وهذه التوثيقات تعدّ من: "أعظم وسائل بث الثقة بين المتعاملين، وذلك من شأنه تكثير عقود المعاملات ودوران دولاّب التّمول"¹⁶.

ز. تشريع مسالك الإنفاق، اعتمد التشريع الإسلاميّ على مسالك لتوزيع الثروة وتخفيف التّفاوت بين أفراد المجتمع، فلا يمكن أن تقام أو تستمر مملكة الله تعالى على ارض إلا بعد تحقيق العدالة الاجتماعيّة، ولعائشة تلك العدالة الاجتماعيّة شرّعت أحكام ذات صلة بالإنفاق الواجب والتّطوعيّ، وفي هذا يقول ابن عاشور: "أكبر مقاصد الشريعة الانتفاع بالثروة العامة بين أفراد امة على وجوه جامعة بين رعي المنفعة العامة ورعي الوجدان الخاصّ، وذلك بمراعاة العدل مع الذي كدّ لجمع المال وكسبه، وبمراعاة الإحسان للذي بطأ به جهده، وهذا المقصد من أشرف المقاصد التشريعيّة"¹⁷.

وهذا المقصد الشّرعيّ من تداول المال وتحريكه من يد إلى يد أخرى ينبغي أن يستحضره المكلفون وأصحاب اموال حتى لا يتوان أحد في تقديم العون للمحتاجين وتزويدهم بمستلزمات حياتهم، بغية تحسين مستواهم المعيشيّ وإنقاذهم من الغرق في بحار الفقر الواقعين فيها.

فمن وسائل تداول المال وترويجه تشريع الميراث ووجوب الإنفاق على الزّوجات وا قارب بالمعروف، وتشريع الزّكاة وعدّها ركناً من أركان الإسلام الثابتة، وللزّكاة دور حيّ ومشهود في تأمين حياة أفراد المجتمع من الفقر والعوز، وقد حدّد الشّارع مصارفها، وأنها ميزانية مستقلة في النّظام الماليّ الإسلاميّ، ولا يجوز

¹⁶ ابن عاشور، التحرير والتنوير، 3 / 98.

¹⁷ ابن عاشور، المصدر السابق، 3 / 44-45.

أن تحتل ببقية الموارد المالية للدولة، وإنها فرضت لتحقيق هدف سام وأساسى، وهو إزالة الفقر وشبحة وضمان حد أدنى للفقراء والمساكين.

2. **مقصد الوضوح**، يراد بوضوح ا موال ظهورها صحابها حتى لا تتعرض للاعتداء عليها، وإلحاق الضرر بها، دفعا للشجار وقطعا للنزاع المتوقع بين المتعاملين، ولتحقيق هذا المقصد شرعت وسائل التوثيق من الكتابة والشهادة والرهن وغيرها، وهذا المقصد يخدم مقصد التداول ويكمله، فكلما كان المال بمنأى عن التعرض للتكر والجحد كان أدعى إلى التداول والنقل من يد إلى يد أخرى، وهذا يضمن تنشيط الحركة الاقتصادية ويدفع حاجات الناس ومتطلباتهم، ويدرء عنهم الفقر.

3. **مقصد الثبات**، ثبات ا موال يفيد دفع ا خطار وأسبابها عنها، فصاحب البضاعة يثبت له حق التصرف بالمعروف والمشروع فيها دون ا خرين، ولا يزول هذا الحق إلا إذا هو رفع يده عنها، أو تعلق بما حق ا خرين، وهذا الثبات يحرض القادرين على العمل والكسب الحلال على بذل الجهد أكثر، ويضمن لهم بقاء وضعها تحت أيديهم، ومن علم أن ما يحصل عليه سوف يُنتزع منه من غير مبرر، سوف لا يقدم الخطوة في الدخول إلى سوق العمل والإنتاج، وهذا يعني إيقاف عجلة الحياة وقطع سبل العيش الهنيء، وزرع الكسل مكان العمل، والحاجة مكان الغنى.

4. **مقصد العدل**، وهو: "مساواة بين الناس، أو بين أفراد ا مة في تعيين ا شياء لمستحقها، وفي تمكين كل ذي حق من حقه بدون تأخير، فهو مساواة في استحقاق ا شياء، وفي وسائل تمكينها بأيدي أربابها، فإن ا ول هو العدل في

تعين الحقوق، والثاني هو العدل في التنفيذ، وليس العدل في توزيع ا شياء بين الناس سواء بدون استحقاق" ¹⁸.

من العدل أن لا يمول الشخص بأكثر من حقه على حساب ا حر، فبعض المجتمعات أو ا فراد يعيشون رغد العيش ويتنعمون بنعم الله التي لا تحصى ولا تعد، وفي المقابل مجتمعات أو أفراد يحدد الفقر رؤوسهم، ويسلب آدميتهم، وفي كثير من المجتمعات الإسلامية تتاح فرص الاستثمار والإنتاج لجماعات أو أحزاب جددوا ولاءهم، وأثبتوا صدقهم لذوي السلطة السياسية في البلاد، ومنهم من حصلوا على بعثات دراسية ومصارفها وهم ليسوا من أهل الجد والفكر والإبداع، وأغلقت ا بواب بأفقال من حديد بوجه المعارضين أو بعبارة أخرى بوجه غير المؤيدين أو المحايدين، وإن كانوا أصحاب فكر وذكاء، فتلك الطاقات ذهبت هباءً منبثاً، وتعطل الإنتاج والإبداع، وتغييت الجودة والإتقان، فكانت النتيجة الطبيعية والحتمية تخلف المجتمع وانتشار الفقر والجهل وا أمراض الجسدية والاجتماعية والسلوكية والنفسية، وغير ذلك.

هذا وأن إقامة العدل العام بين ا فراد لا تقتصر في المنظومة الإسلامية على جيل دون جيل آخر، بل يمتد ليشمل ا جيال القادمة، فلا يسمح للجيل الحالي باستخدام السبيء للموارد والثروات، حتى لا يأتي الجيل القادم ويدفع ضريبة أخطاء آبائهم ا ولين وتعسفهم، فيأتي الجيل وقد ورث ديوناً متراكمة، وما صنيع الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عدم تقسيم أراضي سواد العراق على الغائبين ¹⁹ إلاً للدليل على أن التشريع الإسلامي حريص كل الحرص على أن

¹⁸ ابن عاشور، المصدر السابق، 94/5.

¹⁹ أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج (القاهرة: ط2، 1397هـ)، ص30؛ جحيش،

التنظير المقصدي، ص292 وما بعدها.

لا يصدر الجيل الحالي الفقير والعوز للجيل القادم. وهذا العدل ينبغي أن يكون شاملاً لمرحلة تحصيل اموال ومرحلة توزيعها، وأن يكون حاضراً أثناء الإنفاق والاستهلاك، لقطع مجاري وأوصال الفقر والعوز في المجتمع.

رابعاً: إرشادات لتقليص دائرة الفقر

في هذه الفقرة تقدم بعض الإرشادات بناء على ما مرّ للمهتمين بقضايا المال، والمولعين بمعالجة الفقر في امة، فمنها:

1. على الدولة أن تخطط لتداول أموال ا افراد وتشغيلها، فتسمح بفتح البنوك الإسلامية وممارسة ا نشطة الاقتصادية الحديثة ما دامت لا تتعارض وأصول التشريع العامة ومبادئه السمحة، وتدرس قضية البورصة والتعامل بها وراق التجارية، وتفتح المجال أمام المواطن للتعامل مع الشركات الحيوية التي تؤدي خدمات عامة مثل الكهرباء والمواصلات بشراء أسهمها لا سيما أمام الذين لا يجدون طريقاً آخر لاستثمار مدخراتهم الصغيرة حفظاً لها من أن تتجمد وتتناكل، وعلى الدولة أيضاً فتح المجال أمام شركات التأمين التعاوني للمساهمة في رفع ا ضرار عن افراد المجتمع والتي قد تلحق المتضرر بثلة المعدومين والفقراء، وأن عمل هذه الشركات يدخل دائرة التعاون على البر والتقوى، وتنفيس الكرب عن المصابين والمتضررين، لا سيما في هذا العصر وقد كثرت فيه حوادث السير وغدت السلع معرضة للأخطار.

2. على البنوك الإسلامية الالتزام بالقواعد الشرعية وا خلاقية التي تعدّ ضمانات لتوديع المساهمين فيها أموالهم، بغية استثمارها في عقد المضاربة أو في المضاربة المشتركة، أو في استثمارها في معاملات بيع المراجعة للأمر بالشراء، أو في عقد الإجارة المنتهية بالتملك، أو في صكوك الإجارة أو في المشاركة المنتهية

بالتَّمْلِيك (الشركة المتناقصة) وغيرها، كي لا يتعطل رأس المال في المجتمع الإسلامي، ومن أجل استفادة المجتمع من المال فلا يكثر، بل يخرج للسوق لإتاحة فرص العمل للناس وزيادة الدخل القومي لمجموع الأمة في نهاية المطاف، وأن لا تتردد في إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها بالضوابط والشروط الشرعية التي وضعها وبينها أهل الفقه المعتبرين .

3. على الدولة والجهات المسؤولة عن أموال الأمة إصدار إرشادات الإنفاق والاستهلاك والإنتاج، وتوجيه أموالها وتفعيلها في المشاريع العامة التي لا تقتصر منافعها على مجموعة دون أخرى، بل تعم جميع شرائح الاجتماعية، وفي مقدمتها الطبقات الفقيرة، وأن تتجنب الإسراف في الإنتاج والاستهلاك والبذخ فيما لا يعود بالخير العميم.

4. على الدولة تفعيل دور الزكاة والوقف ومؤسسات التكافل الاجتماعي، وعليها تطوير البيئة الاجتماعية والاقتصادية لتصبح أكثر ملاءمة للتطورات والاحتياجات المتعلقة بالنمو والتربية، وتحاول دمج الفقراء في سوق العمل، وأن تهتم بفتح دورات تدريبية وتأهيلية فكرية وثقافية وبدنية وصحية لهؤلاء الفقراء لرفع قدراتهم على الإنتاج، فإن بناء القدرات أولى من التركيز على المعونة النقدية المتكررة.

5. على العلماء نشر مقاصد الشارع في أموالهم، وأنها ليست مذمومة لذاتها، بل أن صحة التدين والتفرغ للعبادة تتوقف عليها، وأن الأمة تعيش حياة إذا كانت مقتدرة، وتعرض للمذلة كلما كانت معدمة، وأن الجهاد لا يمكن أن يمضي إلى يوم القيامة دونها، وأن الجهل لا يطارد بدونها، وأن الصحة النفسية والجسدية لا تضمن بدونها، وغير ذلك، وأن ذمها منصب على التعسف فيها، واستخدامها في التكبر والتجبر على عباد الله، وغير ذلك من سيئات أعمال.

6. على وسائل الإعلام أن تخفف من الحملات الدعائية لصرف ا موال فيما يزيد على الحاجات، وأن توظف تلك ا وقات وغيرها في الحث على العمل وإنشاء المعامل والمصانع، وحتى لا ينطبق علينا ما قاله اليابانيون إلى يوم القيامة حينما زارت لجنة من اليابان المغرب بقصد عقد اتفاقية مع رجال ا عمال، وانطلاقاً من واجب تكريم الضيف أخذ هؤلاء التجار بتنظيم حملات الولاتم في بيوتهم للضيوف، وحين شاهد اليابانيون المساكن الفاخرة وغيرها قالوا: " أنتم عندكم معامل صغيرة وبيوت كبيرة، أمّا نحن فلدينا العكس: معامل كبيرة، وبيوت صغيرة"²⁰

7. على الدولة حفظ ا من الداخلي وتطهير بلاد المسلمين من أهل العرامة والمتلصّصين والمترصدين وقطاع الطرق وأهل الفساد والبغي، وتجنب الحروب ا هليّة والاضطرابات والابتعاد عن منطق الحديد والنار في معالجة المشاكل، وذلك حتى يستطيع الناس الانصراف لمعايشهم والانتشار في ا سفار آمنين على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، كما على الدولة إقامة عقوبات زاجرة وحدود رادعة على كلّ من يعبث با من الداخلي ويرتكب الفواحش والموبقات لحفظ أموال التّاس ودمائهم وأعراضهم²¹.

8. على الدولة إصلاح العجز البنيويّ أو الهيكلّي في النّظام الاقتصادي للدولة، وعليها أسلمة البنوك لتضطلع بدورها الفعّال في تحريك التّشاط الاقتصادي المتزن

²⁰ مجموعة من الباحثين، البطالة والفقر: واقع وتحديات (عمان: المؤسسة العربية، ط1، 2000م)،

ص123.

²¹ ريان، حسين راتب يوسف، عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي (عمان: دار النفائس، ط1،

1419/1999م)، ص120.

والمُتقدم، وأن توازن بين الإيرادات والنفقات درءاً لمخاطر العجز في الموازنة العامة، ومن ثمّ اللجوء إلى الاستدانة المكلفة.

9. على الدولة أن تسمح بالارتقاء بالعمل الخيري من العفوية والفردية إلى آفاق العمل المؤسسي المنظم، كما على الدولة حفظ الحرية الفكرية للسلطة العلمية والنخبة المثقفة في الأمة لتساهم في رفع مستوى أفراد الأمة على جميع المستويات.
10. على الدولة الانفتاح أمام التجربة البشرية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والإنفاق ما لم تتعارض تلك التجارب البشرية مع مقاصد الشارع ونصوص التشريع، كي لا تتأخر سفينة التقدم الحضاري للمسلمين عن غيرهم، ويصبحون عالة على غيرهم.